المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/446

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 10 أيلول، 2023 10 September

M E A K Weekly Economic Report No. 446

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/446

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 10 أيلول، 10 September 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 446

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 446
رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

Weekly Economic Report No. 446
Link to download the report as a PDF:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/446

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 10 أيلول، 10 September 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 446

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

Contents

أولاً – أخبار الاقتصاد العالمي:..... 5
1 – كيفية الخروج من الفحم – بعض اعتبارات الاقتصاد السياسي ... 5
فيرينا فريتز، جان سي ستيكل، مايكل جاكوب، إيوليو 07, 2023 ... 5
2 – الفساد في البيئات الهشة والصراعات والعنف: معضلات زائفة وصندوق أدوات غير كاف؟..... 9
3 – الولايات المتحدة تدعم قواتها في الشرق الأوسط.. ما قصة الأسطول الخامس؟..... 13
4 – هل ينتهي عصر المنتجات الرخيصة؟.. "تهديد" مصانع آسيا .. 16
5 – مخاطر البحر الأسود ترفع أسعار القمح..... 19
ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:..... 21
6 – Corruption in Fragile, Conflict and Violent Settings: False dilemmas and inadequate toolbox? 21
7 – How to get out of coal – some political economy considerations 25
8 – Wybory parlamentarne 2023. Prezydent wyznaczył datę 29
9 – Brazylia: Rusza szczyt w obronie Amazonii 31
ثالثاً– أخبار الاقتصاد العربي:..... 33
10 – تراجعت أكثر من الثلث في "أرامكو" تعلن أرباح الربع الثاني.. 33

11 – 111 مليون دولار "عمولات" في بضع سنوات.. تدقيق ينتقد "سوء السلوك" بمصرف لبنان ويحث على الرقابة 36
رابعاً – أخبار الاقتصاد السوري:.....40
12 – مجلس الوزراء يؤكد أولوية العمل في مشاريع التصنيع الزراعي لتأمين حاجة السوق المحلية.....40
13 – الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بتسمية الدكتور محمد عامر ماردیني وزيراً للتربية 43
14 – الأسد في لقاء «القوميين العرب»: الانفتاح العربي إيجابي... لكنه غير كافٍ.....44
15 – حديث الأربعاء الاقتصادي رقم /208/.....47
16 – العاملون السوريون في الخارج: دول كثيرة باتت على القائمة..49

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/446

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 10 أيلول، 10 September 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 446

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

أولاً - أخبار الاقتصاد العالمي:

1 - كيفية الخروج من الفحم – بعض اعتبارات الاقتصاد السياسي

فيرينا فريتز، جان سي ستيكل، مايكل جاكوب، إيوليو 07, 2023

تقوم محطة طاقة قديمة تعمل بالفحم بإلقاء كميات هائلة من الرماد في العراء لسنوات عديدة. الصورة: لوندريم أليو / البنك الدولي

وحتى الآن، تم النظر في إجراءات السياسات المتعلقة بتغير المناخ في المقام الأول من المنظورين التقني والتمويلي. ولتحقيق التغيير، فإن جوانب الحوكمة مهمة أيضا القدرات المؤسسية، والمساءلة، فضلا عن قيود الاقتصاد السياسي. هذه المدونة هي جزء من مسار عمل جديد حول تحديات الاقتصاد السياسي والسبل المحتملة لمعالجتها – مع التركيز على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

نظرا لكثافة الكربون العالية للفحم ، فإن الحد بسرعة من استخدامه لتوليد الطاقة أمر بالغ الأهمية. ومع ذلك، لا يزال استخدام الفحم ينمو، لا سيما بين البلدان المتوسطة الدخل السريعة النمو. إن التخلص التدريجي من الفحم يفرض تحديات اقتصادية واقتصادية سياسية على حد سواء وهي تحديات تحتاج إلى النظر فيها لإيجاد مسار للخفض السريع.

لماذا ظل الفحم جذابا لصانعي السياسات

لا تزال العديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية الاقتصادية المتشابكة تحافظ على جاذبية الفحم ، وتعيق التخلص التدريجي السريع. أولا، كما يبين مؤلفو كتاب ستيكل وجاكوب وآخرون في كتاب صدر مؤخرا يغطي 15 بلدا، فإن الأهداف السياسية الأساسية في العديد من البلدان هي: النمو الاقتصادي، واستقرار نظام الطاقة، وانخفاض تكاليف الكهرباء للمستهلكين، في أن التخفيف من آثار تغير المناخ يمثل أولوية أقل (انظر الشكل 1).

الشكل 1: أهداف السياسات الرئيسية في البلدان الرئيسية المستثمرة في الفحم

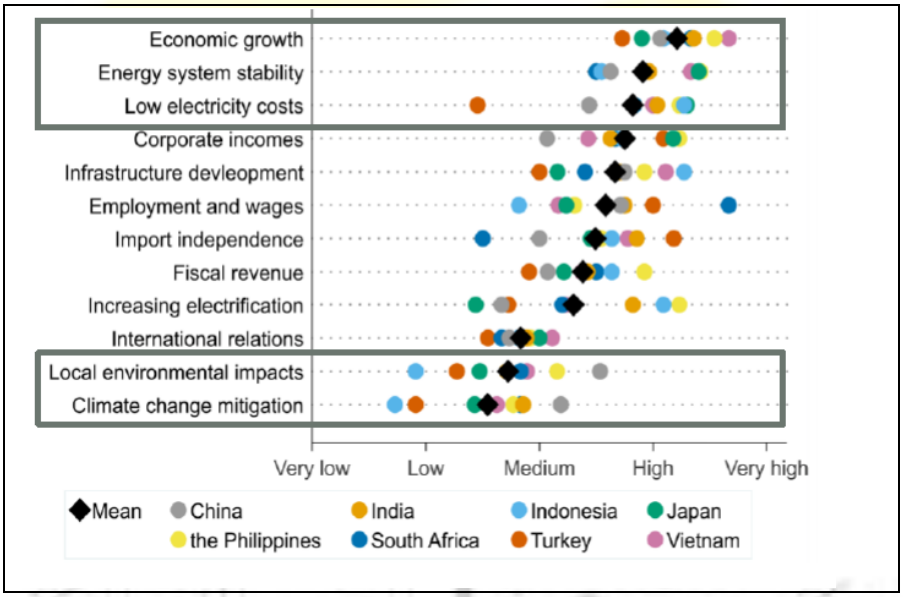

المصدر: أوليندورف ، إن ، جاكوب ، إم ، وستيكل ، جي سي (2022). الاقتصاد السياسي للتخلص التدريجي من الفحم: استكشاف الجهات الفاعلة والأهداف والعوامل السياقية التي تشكل السياسات في ثمانية بلدان رئيسية تعمل بالفحم. أبحاث الطاقة والعلوم الاجتماعية ، 90.

ثانيا، على الرغم من الانخفاض الحاد في التكاليف، لا يزال ارتفاع التكاليف الرأسمالية الأولية للطاقة المتجددة يشكل عائقا لأسباب اقتصادية

وسياسية. بالنسبة للفحم ، تتراكم حصة عالية من التكاليف على مدى عمر محطة الطاقة عند شراء الوقود. والعكس صحيح بالنسبة لمصادر الطاقة المتجددة التي لديها تكاليف رأسمالية أولية عالية. وهذا الأمر أكثر أهمية في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل (أ) بسبب ارتفاع علاوات مخاطر التمويل والتحديات الأكبر في تعبئة رأس المال؛ (ب) لأن شركات الطاقة في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تضطر إلى بيع الكهرباء بأسعار منخفضة تحددها السياسة. ونتيجة لذلك، غالبا ما تكون هذه البلدان مثقلة بالديون وتكافح من أجل جمع رأس المال للاستثمارات الكبرى نفسها في حين تعارض أيضا توسيع الاستثمارات الخاصة في مصادر الطاقة المتجددة.

ثالثا، تظهر الأبحاث أن الجهات الفاعلة السياسية دون الوطنية المهمة لها مصلحة في الحفاظ على قطاعات الفحم. في المناطق التي بها مناجم ومحطات توليد الطاقة ، ينظر إلى الفحم على أنه يعزز التنمية الإقليمية. غالبا ما تتركز الوظائف في الصناعة جغرافيا ، وتدفع أجورا أفضل من الوظائف البديلة ، وترتبط بمزايا إضافية مثل السكن. غالبا ما يكون الدعم السياسي والأصوات من هذه المناطق مهمة للحفاظ على السلطة وبالتالي التأثير على تفضيلات السياسة الوطنية.

وأخيرا، يوفر الفحم فرصا تجارية وفرص للبحث عن الريع على طول سلسلة القيمة الخاصة به – التعدين والنقل والتوزيع وتوليد الطاقة. وتشمل الروابط السياسية للحفاظ على هذه الريع التمثيل المباشر في الحكومة أو المساهمات الكبيرة في الحملات الانتخابية. وبالاقتران مع العوامل الأخرى،

تتمتع هذه المجموعة الاستباقية من المعارضين للتخلص التدريجي بنفوذ كبير.

تغيير الديناميات

إذن، ما هي استراتيجيات السياسة التي يمكن أن تكون فعالة في تغيير هذه الديناميات، مع أخذ محركات الاقتصاد السياسي هذه في الاعتبار؟

ومن غير المرجح أن تكون أدوات السياسات المستخدمة في البلدان المرتفعة الدخل جذابة أو فعالة بما فيه الكفاية في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. استخدمت المملكة المتحدة ضريبة الكربون لدفع الفحم إلى الخارج بسرعة كبيرة. ولكن تسعير الكربون يتطلب شروطا مثل تحرير أسواق الطاقة، حيث يتم تمرير التكاليف لتحفيز التغيرات في الطلب. وفي معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لا تستند لوائح قطاع الطاقة إلى السوق والسعر، مما يقلل من تأثير سعر الكربون على الاستثمارات. علاوة على ذلك، لا يزال من الصعب مطالبة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ببدء الانتقال عن طريق الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري لأن الحفاظ على أسعار الكهرباء منخفضة للمستهلكين هو جزء أساسي من العقد الاجتماعي والسياسة الصناعية – ولأن المستهلكين لا يثقون في كثير من الأحيان في خطط التعويض الموعودة.

ولكن هناك طرق لجعل نشر الطاقة المتجددة ممكنا وجذابا من الناحية السياسية. ويمكن لحزمة من الإصلاحات المحلية المناسبة (في القطاعين المالي والطاقة – بما في ذلك التنظيمات القطاعية وتعزيز الشبكات) المدعومة بالدعم الدولي لتمكين تمويل الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة، إلى جانب تعويض المناطق الخاسرة، أن تغير ديناميكيات الاقتصاد

السياسي. وبمجرد نشرها، فإن تكاليف التشغيل المنخفضة لمصادر الطاقة المتجددة تجعلها جذابة سياسيا لأنها تصبح متوافقة مع أولويات السياسة العليا الموضحة أعلاه – النمو، واستقرار نظام الطاقة، وانخفاض تكاليف الطاقة. كما يمكن أن تسهل تكاليف التشغيل المنخفضة – وربما يكون الدعم مرتبطا – بإلغاء دعم الطاقة الذي يوفر الإغاثة المالية التي تشتد الحاجة إليها.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن تعبئة التمويل وإيجاد المجموعة الصحيحة من أدوات الحد من المخاطر يشكل تحديا مهما واحدا، فإننا نحتاج أيضا إلى أن نضع في اعتبارنا الدور الذي تؤديه المصالح الخاصة الساعية إلى تحقيق الريع. غالبا ما تكون هذه راسخة في قطاعات الفحم – ولكن يمكن أن تظهر أيضا للحصول على ريع جديد يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة. وفي كلتا الحالتين، فإنها تزيد من المخاطر وتبقي أسعار الطاقة أعلى مما ينبغي. ولذلك، فإن التركيز على دعم الشفافية والجهود الرامية إلى تحديد وفضح السعي وراء الريع في قطاعي الطاقة القديم والجديد يجب أن يكون جزءا ثانيا من الجهود الدولية الرامية إلى التخلص التدريجي من الفحم.

https://blogs.worldbank.org/governance/how-get-out-coal-some-political-economy-considerations

2 - الفساد في البيئات الهشة والصراعات والعنف: معضلات زائفة وصندوق أدوات غير كاف؟

جايل رابلاند، فرانشيسكا ريكاناتيني، إيوليو 11, 2023

الفساد هو محرك للهشاشة يقوض السلام والاستقرار المستدامين. يتطلب التصدي للفساد في السياقات الهشة والنزاعات والعنف تعبئة رأس المال السياسي. قد يعطل تدفقات المساعدات ويمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار

على المدى القصير (جاكسون ، 2023). ولذلك، من الأهمية بمكان التصدي للفساد في أوضاع الهشاشة والصراع في وقت مبكر باستخدام الأدوات المناسبة. وبخلاف ذلك، من غير المرجح أن تتحقق التنمية الشاملة والمستدامة.

سلطت مناقشة في المنتدى العالمي لمكافحة الفساد من أجل التنمية (AC4D) الشهر الماضي الضوء على مفارقتين: ما إذا كان الفساد مشكلة من الدرجة الثانية في الهشاشة والصراع والعنف، مقارنة بالسلام والاستقرار؛ وما إذا كنا بحاجة إلى إعادة التفكير في مجموعة أدوات مكافحة الفساد لمكافحة الفساد في سياقات الهشاشة والصراع والعنف؟

.08 هل الفساد مشكلة من الدرجة الثانية؟

لفترة طويلة، ركز "بناة السلام" جهودهم على حالات العنف المفتوح. وكان من المفهوم إلى حد كبير أن الفساد أهون الشرين في هذا السياق. ووفقا لدومينيك زاوم وكريستين تشنغ، فإن "مكافحة الفساد ليست الهدف الوحيد للجهات الفاعلة في مجال بناء السلام – كما أنها ليست بالضرورة الهدف الأكثر أهمية. قد يكون تمكين الفساد ثمنا يتعين على بناة السلام دفعه لضمان مشاركة الفصائل المتحاربة في اتفاق سلام وإنهاء العنف على نطاق واسع".

غالبا ما كان ينظر إلى الفساد ، من الرشوة إلى المحسوبية والاستيلاء على الدولة ، على أنه مشكلة فنية تتطلب تدابير فنية. إن التصدي للفساد فقط عندما يتحقق السلام والاستقرار قد يسمح للفساد بالتجذر وإضفاء الطابع المؤسسي عليه داخل الدولة الجديدة. هذا يمكن أن يؤدي إلى الانتكاس إلى الصراع. إن دمج تدابير مكافحة الفساد في بناء الدولة في مرحلة مبكرة يمكن أن يدعم الإصلاحات في الدول الناشئة. ففي أفغانستان، على سبيل المثال،

ساهم الاستيلاء على الدولة في نهب الموارد والافتقار إلى المرونة اللازمة لتحمل الصدمات الاقتصادية والسياسية.

يؤدي الفساد في تحصيل الإيرادات إلى خسائر فادحة ويمنع إصلاحات الإدارة الضريبية. يمنع الفساد في المشتريات العامة أو في اللوائح التجارية المواطنين العاديين من الانخراط في الأنشطة التجارية ويقوض التنمية الاقتصادية (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ، 2020). ولا بد من تصحيح الحوافز الداعمة للأنشطة الفاسدة لتجنب تفاقم الوضع. تصف شايان شارباتكي تشيرش هذا بأنه "السلام السلبي" وتقدم مثالا من جمهورية إفريقيا الوسطى ، حيث تسلط الضوء على العواقب غير المقصودة لإصلاح الشرطة المخصص الذي شجع الفساد.

منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين ، تم توثيق الباحثين كيف يغذي الفساد الصراع مع "اقتصادات الحرب" إدامة المؤسسات الضعيفة والاستيلاء عليها. يؤدي الفساد إلى تآكل بناء المؤسسات من خلال تمكين التهرب الضريبي، أو التواطؤ في المشتريات، أو البناء دون المستوى للمشاريع العامة. كما أنه يمكن من التوزيع غير العادل وغير الفعال للموارد العامة، مما يقوض شرعية وفعالية الحكومة والعقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين. يقول عثمان دياغانا ومحمدو دياني: "بمرور الوقت، يمكن للفساد أن يقوض ثقة المواطنين في قادتهم ومؤسساتهم، مما يخلق احتكاكا اجتماعيا وفي بعض السياقات يزيد من خطر الهشاشة والصراع والعنف".

إن "الافتراض الشحيم" للفساد من أجل الاستقرار لا يصمد. لا يمكن للفساد أن "يشتري" الاستقرار السياسي في البلدان التي بها عدد كبير نسبيا من الشباب (Farzanegan and Wittuhn، 2016) وهو أحد الأسباب

الرئيسية لعدم امتلاك المواطنين الإرادة للقتال من أجل الدولة (Weigand، 2023). عندما يستمر الفساد في الانتشار ، يتضاعف احتمال انتكاس الصراع (Hegre and Mokleiv ، 2015).

2. هل لدينا الأدوات المناسبة؟

لسوء الحظ، يستخدم الممارسون الأدوات التقليدية لمكافحة الفساد بناء على افتراضات غير صالحة في سياقات الهشاشة والصراع والعنف. وهي تنفذ تدخلات دون فهم كامل للحوافز وديناميات السلطة، ومع إيلاء اعتبار محدود للآثار الطويلة الأجل لهذه التدخلات.

من الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من التحليل في سياقات الهشاشة والصراع والعنف لتحسين الأدوات المتاحة للممارسين. ويشدد شارباتكي على أن قوانين أو مؤسسات مكافحة الفساد لا تعني الإرادة السياسية للتصدي للفساد. وتحتاج هذه القوانين والمؤسسات إلى أن تكون مدروسة جيدا وممولة برؤية متوسطة الأجل لكي تكون فعالة.

وتحتاج مجموعة الأدوات الأكثر تأثيرا إلى تجاوز بناء القدرات التقليدية ووضع استراتيجية متوسطة الأجل تسترشد بديناميكيات الفساد الحالية والسابقة لمعالجتها.

يجب أن يركز الممارسون أيضا على إنشاء الشبكات، وتطوير جزر النزاهة، ودعم الصحافة الاستقصائية، حيث أظهرت بعض التأثير في سياقات الهشاشة والصراع والعنف. وأخيرا، من المهم بنفس القدر تغيير الحوافز وتعزيز مساءلة السياسيين وموظفي الخدمة المدنية باستخدام تشريعات الإفصاح عن الدخل والأصول أو تضارب المصالح.

باختصار، نحن بحاجة إلى التفكير في الفساد والبيئات الهشة بشكل مختلف، وتوسيع أفقنا الزمني وتحديث مجموعة أدواتنا. يستغرق الأمر وقتا طويلا لمعالجة الفساد وبناء الدولة. إن انتظار انتهاء الصراع والعنف يعني أن الممارسات الفاسدة يمكن أن تصبح أكثر رسوخا وتمنع الإصلاحات المستقبلية. يجب أن تتضمن مجموعة أدواتنا التدخلات التي تبدأ أثناء الصراع والتي تسترشد بفهم الديناميات والحوافز الحالية والماضية لضمان التنمية المستدامة والشاملة.

https://blogs.worldbank.org/governance/corruption-fragile-conflict-and-violent-settings-false-dilemmas-and-inadequate-toolbox

3 - الولايات المتحدة تدعم قواتها في الشرق الأوسط.. ما قصة الأسطول الخامس؟

الحرة – واشنطن، 08أغسطس 2023

الأسطول الخامس يعزز قواته Source: البحرية الأميركية |

وصل أكثر من ثلاثة آلاف بحار أميركي إلى الشرق الأوسط، الأحد، في إطار خطة لتعزيز الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة.

ودخلت السفينة الهجومية "يو أس أس باتان" وسفينة الإنزال "يو أس أس كارتر هول"، البحر الأحمر، في 6 أغسطس، بعد عبورهما البحر الأبيض المتوسط، عبر قناة السويس.

وتجلب الوحدتان أصولا جوية وبحرية إضافية إلى المنطقة، بالإضافة إلى مزيد من مشاة البحرية والبحارة الأميركيين، مما يوفر قدرا أكبر من

المرونة والقدرة البحرية للأسطول الخامس الأميركي، وفق بيان للبحرية الأميركية.

وتقع العمليات البحرية للأسطول الخامس في منطقة القيادة المركزية (CENTCOM)، وتشمل ما يقرب من 2.5 مليون ميل مربع من المساحة المائية، في الخليج وخليج عمان والبحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي وثلاث نقاط حرجة في مضيق هرمز وقناة السويس ومضيق باب المندب.

ويمتد نطاق عمله إلى أكثر من 25 دولة تشمل البحرين والسعودية والإمارات وإيران والعراق وباكستان، وفق موقع غلوبال سيكورتي.

ويجسد الأسطول الخامس القدرة على الاستجابة الفورية لأي أزمة ناشئة في النزاعات الإقليمية.

ويعود تاريخ القوات الأميركية في الشرق الأوسط إلى عقود طويلة. وتأسس الأسطول الخامس في 26 أبريل 1944 من قوة وسط المحيط الهادئ، وتم حله بعد الحرب. وبحلول يوليو 1995، أُعيد تشغيله بعد توقف دام 48 عاما.

وتقول البحيرة الأميركية إنها أسست في عام 1949، قوة الشرق الأوسط (MEF)، إيذانا بانتقال وجود البحرية في الخليج من دوري إلى وجود أكثر ديمومة بهدف دعم الشركاء في المنطقة.

وعلى مدى العقدين التاليين، عززت البحرية الأميركية وجودها البحري في الخليج وبحر العرب، مع تنامي المخاطر في المنطقة.

وفي عام 1971، أنشأت القوة البحرية الأميركية قاعدة في البحرين، وفي حقبة حرب الخليج الأولى، كانت المنطقة تحرسها سفن، ولكن لم يكن هناك أسطول محدد، وفي عام 1983، تم تشكيل القوات البحرية الأميركية في

القيادة المركزية (NAVCENT) لتعزيز التزام الولايات المتحدة بالأمن الإقليمي.

وبعد 12 عاما، تم إنشاء الأسطول الخامس وكُلف بالعمليات التشغيلية للقوات البحرية التي يتم نشرها بالتناوب من أساطيل المحيط الهادئ والأطلسي إلى المنطقة.

ويشارك الأسطول الخامس نفس قيادة ومقر القيادة المركزية للقوات البحرية الأميركية (NAVCENT) في البحرين وكلاهما يرفع تقاريره إلى (CENTCOM).

في عام 2002، تم تكليف قائد القوات البحرية الأميركية في القيادة المركزية والأسطول الخامس الأميركي بقيادة القوات البحرية المشتركة (CMF)وهو تحالف من شركاء إقليميين ودوليين يتكون الآن من 34 دولة تدعم ثلاث فرق عمل تركز على مكافحة الإرهاب ومكافحة القرصنة والأمن البحري.

ويتولى الأسطول الخامس الأميركي الحفاظ على استقرار وأمن البيئة البحرية للمنطقة، وتعزيز القدرات البحرية للدول الشريكة من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة عملياته. ويتكون من قوات مدربة ومؤهلة وذات خبرة عالية. وقال المتحدث باسم الأسطول الخامس، تيم هوكينز، لوكالة فرانس برس، الاثنين، إن عملية الانتشار الحديثة تؤكد "التزامنا القوي والثابت بالأمن البحري الإقليمي."

وتابع: "تضيف هذه الوحدات مرونة وقدرات تشغيلية كبيرة حيث نعمل جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين، لردع النشاط المزعزع للاستقرار وتخفيف التوترات الإقليمية الناجمة عن مضايقات إيران ومصادرة السفن التجارية."

ونشرت قناة "الحرة" صورا حصرية لانتشار قطع أميركية في منطقة الشرق الأوسط، حيث واكبت عملية عسكرية أميركية بمضيق هرمز تهدف إلى حماية الممرات المائية الدولية.

وقال المتحدث باسم الأسطول الأميركي الخامس، تيم هوكينز لـ"الحرة : " "زدنا التواجد العسكري في تلك المنطقة الحرجة.. الولايات المتحدة ملتزمة تماما بأمن المنطقة."

https://www.alhurra.com/usa/2023/08/07/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3%D8%9F

4 - هل ينتهي عصر المنتجات الرخيصة؟.. "تهديد" يتربص بمصانع آسيا

الحرة / ترجمات – دبي

08أغسطس 2023

المصانع الآسيوية تواجه نقصا في العمالة الشابة (أرشيف)

تواجه المصانع الكبيرة في آسيا أزمة نقص بالقوى العاملة، مما يهدد بنهاية عصر المنتجات الرخيصة، حسبما ذكرت صحيفة" وول ستريت جورنال."

وبحسب تقرير للصحيفة الأميركية، فإن الشباب في آسيا "أصبحوا غير مهتمين بالعمل في المصانع"، التي قدمت على مدى العقود الثلاثة الماضية مجموعة واسعة من المنتجات غير المكلفة للمستهلكين بجميع أنحاء العالم .

وقال بول نوريس، المؤسس الشريك لمصنع الملابس "آن أفيلابل"، ومقره فيتنام: "لا يوجد مكان على هذا الكوكب يمكنه أن يمنحك ما تريد. سيتعين على الناس تغيير عاداتهم الاستهلاكية، وكذلك العلامات التجارية."

لماذا "يهرب" الشباب من المصانع؟

أوضح نوريس أن العمال في العشرينيات من العمر – القوة العاملة التقليدية في صناعة الملابس – يتسربون من برنامج التدريب الذي يوفره مصنعه، مشيرا إلى أن "المستمرين منهم يبقون على رأس العمل لبضعة سنوات فقط."

وابتداء من التسعينيات، اندمجت الصين ولحقتها مراكز التصنيع الآسيوية الأخرى في الاقتصاد العالمي، مما حوّل تلك الدول إلى مراكز تصنيع قوية، وأدى إلى تقديم سلع رخيصة.

لكن هذه الدول تواجه الآن عزوفا من الشباب الأكثر تعليما، الذين بدأوا باكتشاف حياتهم خارج جدران المصانع، حيث يوفر قطاع الخدمات المزدهر خيارات أقل صعوبة، كالعمل بمراكز التسوق والفنادق.

وقال نوريس: "الجميع يريد أن يكون مدونا على إنستغرام، أو مصورا فوتوغرافيا، أو مصمم أزياء، أو العمل في مقهى."

واستجابة للأزمة، كان على المصانع الآسيوية زيادة الأجور واعتماد استراتيجيات مكلفة في بعض الأحيان للاحتفاظ بالعمال، تشمل تحسين بيئة العمل، بما في ذلك بناء رياض أطفال لأبناء العمال، بحسب تقرير الصحيفة.

وتزداد المشكلة في الصين بشكل خاص، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب 21 بالمئة في يونيو، رغم أن المصانع تعاني من نقص في اليد العاملة.

"بيئة آبل"

وتقوم الشركات متعددة الجنسيات بنقل الإنتاج من الصين إلى دول مثل ماليزيا وإندونيسيا وفيتنام والهند. وقال أصحاب المصانع هناك إنهم أيضا يكافحون من أجل إقناع الشباب بالعمل.

وزادت أجور المصانع في فيتنام بأكثر من الضعف منذ عام 2011، لتصل إلى 320 دولارا في الشهر – 3 أضعاف معدل الزيادة في الولايات المتحدة – وفقا لبيانات منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة .

وفي الصين، ارتفعت أجور المصانع بنسبة 122 بالمئة من عام 2012 إلى عام 2021، وهي الفترة الأخيرة التي تتوفر عنها بيانات الأمم المتحدة.

وقالت شركة "هاسبرو" لصناعة الألعاب هذا العام، إن نقص العمالة في فيتنام والصين أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج. كما تصارع شركة "ماتيل" الأميركية المصنعة لدمية "باربي" والتي تمتلك قاعدة إنتاج كبيرة في آسيا، ارتفاع تكاليف العمالة .

وفي يونيو، أشارت شركة "نايكي"، التي تصنع معظم أحذيتها في آسيا، إلى ارتفاع تكاليف منتجاتها بسبب ارتفاع نفقات العمالة.

وفي ماليزيا، وهي مركز لأشباه الموصلات والإلكترونيات، تتخلى المصانع عن متطلبات ارتداء الزي الرسمي – وهو ما يكرهه العمال الشباب – وتقوم بإعادة تصميم المرافق.

وفي فيتنام، يقدم مصنع "آن أفيلابل" للملابس شاي الماتشا للموظفين، فضلا عن دروس اليوغا والرقص المجانية. كما أنه يوفر كل شهر جلسات للعمال الشباب لشرب الجعة وقيادة سيارات الكارتينغ ولعب البولينغ.

ويحاول المصنع من إحداث تلك التغييرات، جعل بيئة العمل أكثر جاذبية للقوى العاملة الشابة.

وقال رئيس اتحاد أصحاب العمل الماليزي الذي يمثل المنتجين، سيد حسمان: "نحاول أن نجعل مصانعنا أكثر جاذبية، ونفتح الأقسام ونمنحها مزيدا من الهيكل الزجاجي والإضاءة، ومنحها بعض الموسيقى الجميلة وخلق نوعا من بيئة آبل (الشركة الأميركية)."

الحرة / ترجمات – دبي

https://www.alhurra.com/business/2023/08/07/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%AA-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%83%D9%88-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A

5 - مخاطر البحر الأسود ترفع أسعار القمح

الحرة / ترجمات – واشنطن، 08أغسطس 2023

ارتفاع أسعار القمح بسبب زيادة المخاطر في البحر الأسود (أرشيفية–تعبيرية)

ذكرت وكالة" بلومبرغ "أن طريق تصدير رئيسي للسلع الروسية عبر البحر الأسود أصبح محفوفا بالمخاطر، الأمر الذي تسبب في ارتفاع أسعار القمح، خاصة بعد أن استخدمت أوكرانيا طائرات بدون طيار لتعطيل سفينة تابعة للبحرية الروسية وناقلة نفط خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وأوضحت الوكالة، الاثنين، أن العقود الآجلة في شيكاغو ارتفعت بنسبة 4.1 في المئة إلى 6.59 دولار للبوشل، الاثنين. وارتفع طحن القمح في باريس بنحو 2.4 في المئة.

ولفتت بلومبرغ إلى أن روسيا التي تعتبر أكبر مصدر للقمح في العالم تعتمد على البحر الأسود كممر مائي لنقل معظم شحناتها.

وأشارت الوكالة إلى أن الفترة الحالية من العام الجاري تشهد ثان موسم حصاد وفير، وبالتالي فإن هذا الوقت حرج، سواء بالنسبة لإيصال المحاصيل إلى الأسواق وضمان إمدادات كافية للأسواق العالمية.

وحذر الخبراء من نتائج هذه الأحداث في الارتفاع الحاد في تكاليف الحبوب، بالإضافة أيضا إلى زيادة أسعار الشحن والتأمين.

وزادت المخاطر في المنطقة بعد الضربات الأخيرة على محطتي أوديسا والدانوب الأوكرانيين، تلتها الهجمات على السفن بالقرب من روسيا.

الحرة / ترجمات – واشنطن

https://www.alhurra.com/business/2023/08/07/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%AA-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%83%D9%88-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 – Corruption in Fragile, Conflict and Violent Settings: False dilemmas and inadequate toolbox?

GAEL RABALLAND

FRANCESCA RECANATINI, |JULY 11, 2023

Corruption is a driver of fragility that undermines sustainable peace and stability. Tackling corruption in fragile, Conflict, and Violent (FCV) contexts requires mobilizing political capital. It may disrupt aid flows and can lead to short–term instability (Jackson, 2023). Therefore, it is crucial to address corruption in FCVs early on with the appropriate tools. Otherwise, inclusive and sustainable development are unlikely to be achieved.

A discussion at last month's Anticorruption for Development (AC4D) Global Forum highlighted two paradoxes: whether corruption is a second order problem in FCV, compared to peace and stability; and whether we need to rethink the anticorruption toolbox anticorruption in FCV contexts?

1. Is corruption a second order problem?

For a long time, 'peacebuilders' have focused their efforts on situations with open violence. It was largely understood that corruption was a lesser evil in this context. According to Dominik Zaum and Christine Cheng, "Fighting corruption is not the only objective of peacebuilding actors – nor is it necessarily the most important one. Enabling corruption might be a price that

peacebuilders have to pay to ensure the participation of warring factions in a peace agreement and to end large-scale violence."

Corruption, from bribery to nepotism and state capture, was often regarded as a technical problem that require technical measures. Tackling corruption only when peace and stability have been achieved may allow corruption to take root and be institutionalized within the new state. This can lead to a relapse into conflict. Integrating anticorruption measures into state-building at an early stage can support reforms in emerging states. In Afghanistan, for example, state capture has contributed to plundering resources and lack of resilience to withstand economic and political shocks.

Corruption in revenue collection leads to enormous losses and prevents tax administration reforms. Corruption in public procurement or in business regulations prevents ordinary citizens from engaging in business activities and undermines economic development (GIZ, 2020). Incentives supporting corrupt activities have to be corrected to avoid making a situation worse. Cheyanne Scharbatke-Church labels this as 'the negative peace' and offers an example from the Central African Republic, where she highlights the unintended consequences of ad-hoc police reform that promoted corruption.

Since the late 1990s, researchers have been documenting how corruption fuels conflict with "war economies" perpetuating weak and captured institutions. Corruption erodes institution building by enabling tax evasion, collusion in procurement, or subpar

construction of public projects. It also enables the unjust and ineffective distribution of public resources, undermining the legitimacy and effectiveness of government and the social contract between the state and citizens. Ousmane Diagana and Mouhamadou Diagne argue: "Over time, corruption can undermine the trust and confidence that citizens have for their leaders and institutions, creating social friction and in some contexts increasing the risk of fragility, conflict, and violence."

The "greasing assumption" of corruption for stability does not hold. Corruption cannot 'buy' political stability in countries with a relatively large youth population (Farzanegan and Wittuhn, 2016) and is one of the main reasons why citizens don't have the will to fight for the state (Weigand, 2023). When corruption continues to be widespread, the likelihood of conflict relapse doubles (Hegre and Mokleiv, 2015).

2. Do we have the right tools?

Unfortunately, practitioners use traditional toolbox to fight corruption based on assumptions that are not valid in FCV contexts. They implement interventions without a full understanding of the incentives and power dynamics, and with limited consideration of the long–term implications of such interventions.

It is clear more analysis is needed in FCV contexts to improve the tools available to practitioners. Scharbatke–Church stresses that anticorruption laws or institutions do not imply political will to tackle corruption. Such laws and institutions need to be well–thought–out and funded with a medium–term vision to be effective.

A more impactful toolbox needs to move beyond traditional capacity building and develop a medium-term strategy that is informed by current and past corrupt dynamics to address them.

Practitioners should also focus on creating networks, developing islands of integrity, and supporting investigative journalism, as these have shown some impact in FCV contexts. Finally, it is equally important to change incentives and strengthen the accountability of politicians and civil servants using income and asset disclosure or conflict of interest legislations.

In sum, we need to think about corruption and fragile settings differently, expanding our time horizon and updating our toolbox. It takes a long time to address corruption and state building. Waiting for conflict and violence to end means that corrupt practices can become more entrenched and prevent future reforms. Our toolbox should include interventions that start during the conflict and that are informed by an understanding of the present and past dynamics and incentives to ensure sustainable and inclusive development.

https://blogs.worldbank.org/governance/corruption-fragile-conflict-and-violent-settings-false-dilemmas-and-inadequate-toolbox

7 – How to get out of coal – some political economy considerations

VERENA FRITZ, JAN C. STECKEL,

MICHAEL JAKOB, |JULY 07, 2023

An old coal–fired power plant has been dumping vast quantities of ash out in the open for many years. Photo: Lundrim Aliu / World Bank

To date, climate change policy actions have primarily been considered from technical and financing perspectives. To make change happen, governance aspects also matter – institutional capabilities, accountability, as well as political economy constraints. This blog is part of a new workstream on political economy challenges and potential avenues for addressing them – with a focus on low and middle–income countries.

Due to coal's high carbon intensity, rapidly reducing its use for power generation is critical. However, the use of coal is still growing, especially among fast–growing middle–income countries. Phasing out coal poses both economic and political–economy challenges – which need to be considered to find a path to rapid reduction.

Why coal has remained attractive for policy makers

Several interlocking economic and political–economy reasons still keep coal attractive, and hinder a more rapid phasing out. First, as the authors of Steckel, Jakob et al. show in a recent book covering 15 countries, in many countries, the primary political objectives are: economic growth, energy–system stability and low

electricity costs for consumers, while climate mitigation is a lower priority (see Figure 1).

Figure 1: Key policy objectives in major coal investing countries

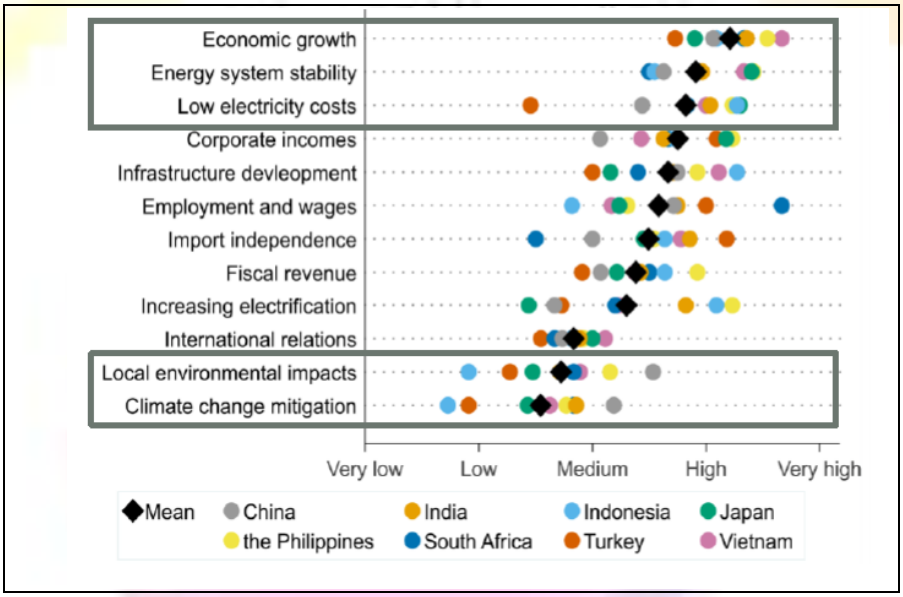

Source: Ohlendorf, N., Jakob, M., & Steckel, J. C. (2022). The political economy of coal phase–out: exploring the actors, objectives, and contextual factors shaping policies in eight major coal countries. Energy Research & Social Science, 90.

Second, despite steep cost declines, higher initial capital costs of renewable power have still been a disadvantage for economic and political economy reasons. For coal, a high share of costs accrue over a power plant's lifetime as the fuel is bought. The opposite is true for renewables which has high initial capital costs. This matters more in middle– and low income countries (a) due to higher financing risk premia and greater challenges in mobilizing capital and (b) because power companies in many low and middle–

income countries have to sell electricity at politically-set low prices. As a consequence, they are often highly indebted and struggle to raise capital for major investments themselves – while also opposing expanding private investments in renewables.

Third, research shows that political important sub-national actors have a stake in maintaining coal sectors. In regions with mines and power plants, coal is seen as fostering regional development. Jobs in the industry are often geographically concentrated, are better paid than alternative jobs, and are linked to extra benefits such as housing. Political support and votes from such regions often matter for maintaining power and hence influence national policy preferences.

Finally, coal offers business and rent-seeking opportunities along its value chain—mining, transport, distribution, and power generation. Political connections to keep these rents in place include direct representation in government or substantial contributions to electoral campaigns. In conjunction with the other factors, this proactive group of opponents to a phaseout holds considerable sway.

Changing the dynamics

So, what policy strategies could be effective at changing these dynamics, taking these political economy drivers into account?

Policy levers used in high-income countries are less likely to be sufficiently attractive or effective in middle and low-income countries. The United Kingdom has used a carbon tax to push coal out very fast. But carbon pricing requires conditions such as

liberalized power markets, where costs are passed through to incentivize changes in demand. In most low and middle-income countries, power sector regulations are not market and price based, muting the impact of a carbon price on investments. Furthermore, asking low and middle-income countries start the transition by phasing out fossil fuel subsidies has remained difficult as keeping electricity prices low for consumers is a fundamental part of the social contract and of industrial policy – and as consumers often do not trust promised compensation schemes.

But there are ways of making the deployment of renewable energy politically feasible and attractive. A package of appropriate domestic reforms (in the financial and energy sectors – including sector regulations and strengthening grids) backed by international support to enable financing for investments in renewables, combined with compensating losing regions, could change political economy dynamics. Once deployed, renewables' low operating costs make them politically attractive as they become aligned with the top policy priorities outlined above – growth, energy system stability, and low energy costs. Low operating costs can also facilitate – and support potentially be tied to – removing energy subsidies providing much needed fiscal relief.

In addition, while mobilizing financing and finding the right set of de-risking instruments poses one important challenge, we also need to stay mindful of the role of private rent-seeking interests. These are often entrenched in coal sectors – but can also emerge to capture new rents related to renewables. In both cases,

they increase risks and keep energy prices higher than they could be. Therefore, a focus on supporting transparency and efforts to identify and expose rent–seeking in old and new energy sectors needs to be a second leg of international efforts at phasing out coal.

https://blogs.worldbank.org/governance/how–get–out–coal–some–political–economy–considerations

8 – Wybory parlamentarne 2023. Prezydent wyznaczył datę

Autor Sonia Otfinowska | EURACTIV.pl

Aug 8, 2023

Prezydent Andrzej Duda. Źródło KPRP [KPRP]

Prezydent Andrzej Duda podpisał postanowienie o zarządzeniu terminu tegorocznych wyborów parlamentarnych na 15 października – przekazała w mediach społecznościowych jego kancelaria.

Zgodnie z konstytucją prezydent zarządza wybory do Sejmu i Senatu nie później niż na 90 dni przed upływem czterech lat lat od rozpoczęcia kadencji, wyznaczając je na dzień wolny od pracy, przypadający w ciągu 30 dni przed upływem tego terminu.

W tym roku prezydent Andrzej Duda wybierał więc z czterech następujących terminów: 15 października, 22 października, 29

października oraz 5 listopada. Czas na wyznaczenie daty miał natomiast do 14 sierpnia.

O tym, że prezydent wybierze termin 15 października, świadczyły wcześniejsze nieoficjalne doniesienia, zgodnie z którymi zwrócił się on do Państwowej Komisji Wyborczej o zaopiniowanie właśnie tej daty. Wcześniej również spekulowano, że to ten termin jest najbardziej prawdopodobny.

Choć już od kilku tygodni politycy wszystkich partii organizowali różnego rodzaju wydarzenia w duchu kampanijnym, oficjalnie kampania wyborcza rusza dopiero po opublikowaniu postanowienia o zarządzeniu wyborów w Dzienniku Ustaw, do czego doszło we wtorek (8 sierpnia) wieczorem. Kampania potrwa do północy dnia poprzedzającego dzień głosowania.

Po ogłoszeniu swojej decyzji prezydent Andrzej Duda zaapelował w mediach społecznościowych o to, żeby wziąć udział w wyborach. „Przyszłość Polski jest sprawą każdego z nas! Korzystaj ze swoich praw!" – napisał. W 2019 roku do urn poszło aż 61,74 proc. Polaków.

https://www.euractiv.pl/section/all/news/wybory-parlamentarne-2023-nieoficjalnie-prezydent-wyznaczyl-date/?utm_source=piano&utm_medium=email&utm_campaign=10621&pnespid=7OhlFzgWOqJKgqScpzi.Qs6CswipCstoIfGnnrpl8UFmnS9L656aR1U_HzC45ob9GsZHdY3c

9 – Brazylia: Rusza szczyt w obronie Amazonii

Autor Krzysztof Ryncarz | EURACTIV.pl

Aug 8, 2023

Puszcza Amazońska, fot. via Canva

W brazylijskim mieście Belem rozpoczął się dzisiaj (8 sierpnia) szczyt Organizacji Traktatu Współpracy Amazońskiej (ACTO), na którym przywódcy państw Ameryki Południowej będą rozmawiać na temat ochrony Puszczy Amazońskiej.

W szczycie biorą udział delegacje wszystkich ośmiu państw będących członkami ACTO tj. Boliwia, Brazylia, Ekwador, Gujana, Kolumbia, Peru, Surinam i Wenezuela. Rozmowy mają dotyczyć ochrony Puszczy Amazońskiej przed wycinką, zwalczania przestępczości środowiskowej i zmianom klimatycznym.

– Świat powinien patrzeć na spotkanie w Belém jak na kamień milowy. Brałem już udział w kilku spotkaniach i wiele razy tylko gadali, gadali i gadali, podpisywali jakiś dokument i nic się działo. To spotkanie jest pierwszą wielką szansą dla ludzi by pokazać światu co chcemy zrobić – stwierdził przed spotkaniem prezydent Brazylii Luiz Inacio Lula da Silva.

– Mam wysokie oczekiwania w związku z tym szczytem. Po raz pierwszy będziemy mieć wspólną politykę w zakresie ochrony Amazonii, bezpieczeństwa i granic – dodał.

Jednym z tematów, który może budzić spór wśród zgromadzonych na szczycie państw, będzie z pewnością kwestia

wydobycia ropy na terenie Amazonii. Prezydent Kolumbii Gustavo Petro wzywał w zeszłym miesiącu prezydenta Brazylii, by ten nie wyraził zgody na wydobycie ropy, której duże złoża znajdują się niedaleko ujścia Amazonki. Zaapelował również o zaprzestanie poszukiwania na terenie Amazonii węglowodorów.

Prezydent Lula nie zajął w tej kwestii jeszcze jasnego stanowiska, zapowiedział jednak, że chciałby aby wszystkie państwa zobowiązały się do zaprzestania wycinki Puszczy Amazońskiej do 2030 r. Zobowiązania takiego nie podjęły jeszcze bowiem Boliwia i Wenezuela.

https://www.euractiv.pl/section/energia-i-srodowisko/news/brazylia-rusza-szczyt-w-obronie-amazonii/?utm_source=piano&utm_medium=email&utm_campaign=10621&pnespid=rLRhEXVEOqIWyvqQojStEMvTuBT1DoZ5ffSjmvduqAxmGKIuyFzcWvsLv4XPa_qA4a45jOzE

ثالثاً- أخبار الاقتصاد العربي:

10 - تراجعت أكثر من الثلث في عام.. "أرامكو" تعلن أرباح الربع الثاني

فرانس برس، 07أغسطس 2023

شركة "أرامكو" تعلن تراجع أرباحها

أعلنت شركة "أرامكو" السعودية، الاثنين، تحقيق أرباح بقيمة 30.08 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2023، بتراجع نسبته 38 في المئة تقريبا، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي حين قفزت أسعار النفط بعد غزو روسيا لأوكرانيا، وفق فرانس برس.

وقالت الشركة في بيان: "بلغ صافي الدخل 112.81 مليار ريال سعودي (30.1 مليار دولار) للربع الثاني من عام 2023، مقارنة مع 181.64 مليار ريال سعودي (48.4 مليار دولار) للربع ذاته من عام 2022."

وأشارت إلى أن التراجع يعكس "تأثير انخفاض أسعار النفط الخام، وضعف هوامش أرباح أعمال التكرير والكيميائيات."

وكان الانخفاض متوقعا إلى حد كبير، ويتبع ذلك تراجعا بنسبة 19.25 في المئة في الربع الأول من 2023، بعد ارتفاع كبير في 2022 مع الغزو الروسي لأوكرانيا.

وتراجع إنتاج أكبر مصدّر للنفط الخام في العالم بعدما أعلنت الرياض في أبريل خفضا قدره 500 ألف برميل يوميا في إطار تحرك مشترك مع قوى نفطية أخرى لخفض الإمدادات بأكثر من مليون برميل يوميا، في محاولة لدعم الأسعار.

وأعلنت وزارة الطاقة السعودية في يونيو خفضا طوعيا آخر بمقدار مليون برميل يوميا دخل حيز التنفيذ في يوليو، وجرى تمديده الأسبوع الماضي حتى سبتمبر.

ويبلغ إنتاج المملكة اليومي 9 ملايين برميل حاليا، وهو أقل بكثير من طاقتها القصوى البالغة 12 مليون برميل يوميا.

وتعتمد السعودية على أسعار النفط المرتفعة لتمويل برنامج إصلاحي يسعى إلى تنويع اقتصادها بعيدا عن الوقود الأحفوري. ويقول محللون إن المملكة تحتاج إلى أن يكون سعر النفط قرابة 80 دولارا للبرميل لموازنة ميزانيتها.

وقال رئيس "أرامكو" وكبير إداريها التنفيذيين، أمين الناصر، إن الطلب العالمي "من المتوقع أن ينمو بنحو 2.4 مليون برميل في الربع الثالث 2023 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي"، وهي زيادة تقودها الصين حيث كان الطلب "أقوى مما كان متوقعا."

وقد تم تداول خام غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر، الاثنين، عند 82.54 دولارا، فيما كانت العقود الآجلة لخام برنت القياسي الأوروبي أقل بقليل من 86 دولارا. وبعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، بلغ سعر برميل النفط ذروته بأكثر من 130 دولارا.

ويرى الخبير النفطي في مؤسسة "أس اند بي" الاستشارية، هيرمان وانغ، أن خفض الإنتاج "يظهر المدى الذي ستذهب إليه المملكة للدفاع عن أسعار النفط، إذ أن تراجع السوق.. يضرّ بجهود التنويع الاقتصادي الطموح."

وتستثمر "أرامكو" في مشاريع لزيادة طاقتها الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يوميا بحلول عام 2027.

وقال وانغ "الأمل هو أن التضحية التي تُبذل حاليا ستؤتي ثمارها في النهاية مع ارتفاع الأسعار."

وتعدّ "أرامكو" المصدر الرئيسي لتمويل "رؤية 2030"، خطة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الطموحة التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. وسمحت الأرباح القياسية المسجلة، البالغة 161.07 مليار دولار العام الماضي للمملكة بتحقيق أول فائض في موازنتها السنوية في حوالي عقد.

ورأى كبير المحررين في "مركز الشرق الأوسط للمسح الاقتصادي"، جيمي إنغرام، أن هذه "كانت أرقاما استثنائية مدفوعة بمجموعة خاصة جدا من العوامل الجيوسياسية."

وتابع: "بالطبع سيفضل المسؤولون زيادة الإيرادات (النفطية)، لكن السعودية لاتزال لديها على أي حال.. احتياطيات قوية يمكنها الاستفادة منها."

وتمتلك السعودية 90 في المئة من أسهم "أرامكو" التي أدرجت في البورصة السعودية في ديسمبر 1920، بعد أكبر عملية طرح عام أولي في العالم وصلت قيمته إلى 29.4 مليار دولار، في مقابل بيع 1.7 في المئة من أسهمها.

https://www.alhurra.com/business/2023/08/07/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%AA-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%83%D9%88-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A

11 - 111 مليون دولار "عمولات" في بضع سنوات.. تدقيق ينتقد "سوء السلوك" بمصرف لبنان ويحث على الرقابة

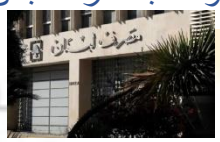

بيروت – (رويترز) – ، من مايا الجبيلي وليلى بسام

حث تدقيق في حسابات مصرف لبنان (البنك المركزي) على اتخاذ خطوات لتخفيف المخاطر المالية الناتجة عن "سوء السلوك"، وأشار إلى أن حاكم المصرف السابق كان يتمتع بسلطة "بلا حدود" بينما انتهج سياسات هندسة مالية مكلفة. وخلص التدقيق الذي أجرته شركة ألفاريز آند مارسال إلى أنه تم دفع "عمولات غير قانونية" قيمتها 111 مليون دولار من حساب بالبنك المركزي بين 2015 و2020، موضحا أن هذا فيما يبدو استمرار لخطة كانت سببا في بدء التحقيقات مع الحاكم السابق للمصرف رياض سلامة في الداخل والخارج.

وطالبت الدول المانحة بإجراء التدقيق الجنائي بعد تعرض لبنان لانهيار مالي منع معظم المودعين من الحصول على مدخراتهم منذ 2019 وتسبب في فقد العملة 98 بالمئة من قيمتها وأدى إلى زيادة الفقر.

ويغطي التدقيق، الذي اطلعت رويترز على نسخة منه، الفترة بين 2015 و2020.

ودافع سلامة الذي ترك منصبه في الشهر الماضي عن السياسات في تصريحات مكتوبة إلى رويترز. وقال المكتب الإعلامي للبنك المركزي لرويترز إن "الأطراف المعنية لم تعد في البنك الآن". وامتنع فارس الجميل، المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، عن الرد على طلب للتعقيب، قائلا إن التقرير "سري".

وينفي سلامة، الذي غادر منصبه في نهاية ولايته الأخيرة في 31 يوليو تموز، الاتهامات الموجهة له باستغلال سلطاته لاختلاس المال العام في لبنان. وأصدرت فرنسا وألمانيا أوامر بضبط لسلامة.

وأمس الخميس أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا فرض عقوبات على سلامة، متهمة إياه بارتكاب أعمال فساد لإثراء نفسه هو وشركائه.

وأشارت ألفاريز آند مارسال إلى "غياب الحوكمة الجيدة بشكل عام وترتيبات إدارة المخاطر" في البنك المركزي، ودعت إلى تحسين الرقابة من أجل "تخفيف أي مخاطر مالية أخرى تنشأ عن سوء السلوك في مصرف لبنان".

وفي تصريحات مكتوبة إلى رويترز قال سلامة إن وصف سوء السلوك "تعسفي"، مضيفا أن البنك المركزي تصرف وفقا للقانون.

وتسببت الهندسة المالية للبنك في استنزاف الأرصدة الدولارية من البنوك المحلية بأسعار فائدة مرتفعة اعتبارا من عام 2015 للمساعدة في تمويل الدولة المثقلة بالديون. وقال التدقيق إن مصرف لبنان أخفي خسائر بقيمة 76 مليار دولار جراء تلك الهندسة.

ووصف المنتقدون السياسة بأنها ما يطلق عليه "مخطط بونزي" لأنها تعتمد على الاقتراض من جديد لتسديد الديون القائمة. وكان مصرف لبنان يقول دائما إن هذه العمليات قانونية.

وجاء في التدقيق أن البنك المركزي كان يعلن عن أرباح كل عام عن طريق تحويل التكاليف إلى ميزانيته العمومية، حتى في السنوات "التي بلغت فيها الخسائر الفعلية عدة مليارات من الدولارات".

وقال سلامة إنه "لم يخف" الخسائر وإنها كانت تنشر ووفق الإجراءات المحاسبية، التي أقرها مجلس مصرف لبنان، وكان يخبر بها الحكومة.

ونقل التدقيق عن محاضر اجتماعات المجلس أن "حاكم (مصرف لبنان) احتكر المناقشات والقرارات"، وأن المجلس "لم يحقق الحد الأدنى من معايير الحكم الرشيد الموجودة في ممارسات البنوك المركزية على الصعيد الدولي".

وقال سلامة إن المجلس وجد أن الهندسة المالية هي "أفضل معالجة لتدهور ميزان المدفوعات" وأنه لم "يتدخل" في اتخاذ القرار بشأنها.

ويتألف المجلس من حاكم مصرف لبنان وأربعة نواب، أحدهم وسيم المنصوري الحاكم المؤقت الآن، واثنين من كبار المسؤولين الحكوميين.

* "مخطط العمولة"

تركز التحقيقات القانونية في قضية سلامة على العمولات التي فرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند شراء الأوراق المالية الحكومية، التي كان يذهب جزء من عائداتها إلى شركة (فوري أسوشييتس) التي يسيطر عليها رجا شقيق سلامة. وينفي الأخوان تحويل أي أموال عامة أو غسلها.

ويشتبه مسؤولون من القضاء الأوروبي في أن سلامة وشقيقه حصلا بشكل غير قانوني على أكثر من 300 مليون دولار من البنك المركزي بين عامي 2002 و2015.

وجاء في التدقيق أن مدفوعات، حُددت قيمتها الإجمالية بنحو 111.3 مليون دولار على مدى السنوات الخمس التالية لسبعة بنوك واحد منها سويسري وستة بنوك لبنانية من حساب تابع للبنك المركزي، كانت نقطة محورية في تلك التحقيقات.

وأضاف التدقيق "يبدو أن هذا استمرار لمخطط العمولات الذي تحقق فيه سلطات الادعاء اللبنانية والدولية".

وقال إنه لم يعثر على أي سجل لخدمة قُدمت مقابل عمولات وإنه لا يمكن تحديد المستفيد النهائي بشكل مؤكد لأن مصرف لبنان حذف التفاصيل مستشهدا بقانون السرية المصرفية.

وذكر سلامة أن تلك العمولات تمت بطريقة "لا تكلف مصرف لبنان شيئا". وقال إن كشوف حسابه الشخصي في مصرف لبنان قُدمت لشركة المراجعة وإنه "لا توجد أموال مملوكة لمصرف لبنان" انتهى بها المطاف في حسابه.

https://www.raialyoum.com/111-%d9%85%d9%84%d9%8a%d9%88%d9%86-%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a7%d8%b1-%d8%b9%d9%85%d9%88%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d9%81%d9%8a-%d8%a8%d8%b6%d8%b9-%d8%b3%d9%86%d9%88%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d8%af%d9%82%d9%8a/

رابعاً – أخبار الاقتصاد السوري:

12 - مجلس الوزراء يؤكد أولوية العمل في مشاريع التصنيع الزراعي لتأمين حاجة السوق المحلية

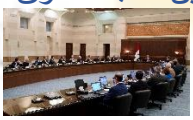

01-08-2023

أكد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية اليوم برئاسة المهندس حسين عرنوس على أولوية العمل في مشاريع التصنيع الزراعي وتأمين متطلبات توسيعها وانتشارها وفق المقومات الزراعية لكل منطقة بهدف تأمين حاجة السوق المحلية من المنتجات الغذائية الزراعية.

وبيّن رئيس مجلس الوزراء أهمية تواجد الوزراء في مواقع العمل للتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في جميع الجهات العامة والمتابعة المباشرة لتنفيذ المشروعات ووضعها بالخدمة في الأوقات المحددة. وطلب المهندس عرنوس من جميع الوزارات إعادة ترتيب أولويات المشروعات الاستثمارية في موازنة العام الجاري وإعطاء الأولوية للمشروعات التي تنعكس بشكل مباشر وإيجابي على الواقعين الخدمي والتنموي والتركيز على إنجاز المشروعات حسب أولوية القطاعات الأكثر إلحاحاً ولاسيما الخدمات.

وأعرب المهندس عرنوس عن التقدير للجهود الكبيرة التي بذلها العاملون في مختلف الوزارات والجهات المعنية وفعاليات المجتمع المحلي لإخماد الحرائق في ريف اللاذقية، وأوضح أهمية تعزيز دور المجالس المحلية والمجتمع الأهلي في مكافحة الحرائق وإعداد نقاط للمراقبة والتدخل السريع ولاسيما في المناطق ذات الخطورة المرتفعة.

وكلّف رئيس مجلس الوزراء عدداً من الوزراء بزيارة محافظة الحسكة خلال الفترة القريبة القادمة للاطلاع على الواقع الخدمي فيها وما يعانيه

أبناؤها جراء الإجراءات التعسفية التي يمارسها الاحتلالان الأمريكي والتركي والميليشيات المرتبطة بهما بحق الأهالي، مؤكداً حرص الحكومة على تقديم كامل الدعم والعناية لمتطلبات المحافظة.

وجرى خلال جلسة مجلس الوزراء استعراض واقع الاستثمار وضرورة متابعة المشروعات الاستثمارية وإيلائها الأهمية القصوى في مختلف القطاعات الصناعية والصحية والزراعية والطاقة وغيرها وتقديم كل التسهيلات للوصول بهذه المشروعات إلى مرحلة الإنتاج ضمن المدد الزمنية المحددة، كذلك تم التأكيد على وضع ملف الأمن المائي في أولويات العمل الحكومي كمشروع استراتيجي طويل الأمد ولا سيما في ظل التغيرات المناخية، سواء لجهة جر المياه الناتجة عن التحلية أو أي مصادر أخرى. وقدم وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا عرضاً للجهود التي بذلتها فرق الإطفاء لإخماد الحرائق في ريف اللاذقية والإجراءات الوقائية التي اتخذتها الوزارة بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية وخطة العمل لتأهيل المواقع المحروقة وفق دليل إعادة تأهيل المجموعات الحراجية بعد الحريق، حيث تم التأكيد على ضرورة وضع الاستراتيجيات والخطط وتحديد الأدوار المتعلقة بكل جهة وفق مصفوفة عمل لمعالجة آثار الحرائق.

واستمع مجلس الوزراء من رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور فادي الخليل إلى عرض حول واقع مؤسسات التدخل الإيجابي (السورية للتجارة، الاجتماعية العسكرية، الأعلاف، المباقر، الدواجن، الصناعات الغذائية) ومتطلبات تعزيز عملها بما يمكنها من القيام بالدور المطلوب منها على الوجه الأمثل، وتم التأكيد على أهمية إكساب مؤسسات التدخل الإيجابي المرونة في عملها، لتلبية احتياجات الأسواق وسد أي نقص في المنتجات

وتحقيق التوازن في الأسعار، وإعادة توزيع الموارد البشرية وتأهيلها بما يضمن الاستخدام الأمثل لها وتطوير آليات التسويق والمساهمة بشكل فاعل في تسويق المنتجات الزراعية، إضافة إلى أتمتة عمل هذه المؤسسات وتحقيق الربط الالكتروني بين الإدارات المركزية وفروعها في المحافظات.

واعتمد المجلس خطة وزارتي الموارد المائية والكهرباء لتحسين واقع التغذية بمياه الشرب في محافظة اللاذقية من خلال زيادة اعتمادات مؤسسة مياه اللاذقية على الموازنة الجارية لتغطية احتياجات المحروقات وأعمال الصيانة لمجموعات التوليد ومحطات الضخ وزيادة ساعات تشغيل محركات الديزل للضخ واعتماد زيادة ساعات التغذية الكهربائية بالنسبة لمحطات الضخ في الأرياف البعيدة لتأمين وصول المياه للمواطنين.

ووافق المجلس على مقترح وزارة الزراعة بإقامة مشاريع (مجففات الذرة، مناشير تجفيف عصير المشمش، مراكز الفرز والتوضيب، معاصر الزيتون) خارج المدن والمناطق الصناعية مع التأكيد على التقيد التام بالمعايير والمحددات الواجب توافرها لمنح الموافقة، بما يضمن تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي من جهة وضمان السلامة البيئية والتنظيمية والهوية البصرية من جهة ثانية، وكلف الوزارات المعنية متابعة الالتزام بتطبيق المعايير والتدابير ذات الصلة.

13 - الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بتسمية الدكتور محمد عامر ماردیني وزيراً للتربية

دمشق–سانا 08–08–2023

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد اليوم المرسوم رقم 206 للعام 2023 الذي ينص على تسمية الدكتور محمد عامر ماردیني وزيراً للتربية.

نبذة عن الوزير:

محمد عامر ماردیني:

مواليد دمشق عام 1959 حاصل على الدكتوراه في الصيدلة اختصاص مراقبة جودة الأدوية جامعة همبولدت ألمانيا عام 1988.

من المناصب العلمية التي شغلها:

أستاذ في كلية الصيدلة جامعة الأندلس للعلوم الطبية

أستاذ في كلية الصيدلة بجامعة دمشق

الوظائف الإدارية الحالية:

رئيس جامعة الأندلس للعلوم الطبية حاليا

مهمات أخرى:

عضو مجلس أمناء هيئة التميز والإبداع

عضو مجلس أمناء آمال

الوظائف الإدارية والعلمية السابقة:

مدير البرامج الأكاديمية في هيئة التميز والابداع

وزير التعليم العالي

رئيس جامعة دمشق

عميد كلية الصيدلة، جامعة دمشق

حاصل على جائزة الباسل لأفضل مشروع بحثي وله مشاركات عدة في العديد من الجمعيات والهيئات العلمية، إضافة إلى كتب علمية منشورة ومؤلفات قصصية ونحو 55 ورقة علمية منشورة في العديد من المجلات العلمية المحكمة.

https://sana.sy/?p=1945627

14 - الأسد في لقاء «القوميين العرب»: الانفتاح العربي إيجابي... لكنه غير كافٍ

حسين الأمين– 10 آب 2023

قبل أسبوع، استقبل الرئيس السوري، بشار الأسد، في «قصر الشعب» في مدينة دمشق، وفداً من الأمانة العامة لـ«المؤتمر القومي العربي»، برئاسة السياسي المصري حمدين صبّاحي، بعد أن كان المؤتمر قد انعقد بدورته الـ32 في بيروت، تحت عنوان: «دورة جنين»، في اليومين الأخيرين من الشهر الفائت. «بمجرّد دخولنا إلى الأراضي السورية، بدأ عدد من أعضاء الوفد الذين لم يزوروا سوريا منذ ما قبل الحرب، أي منذ أكثر من 10 سنوات، باستذكار أيام قضوها في سوريا، وكيف كانت هذه البلاد حاضنة لهم وللنشاط القومي والعربي عموماً»، يقول عضو من الوفد، في حديث إلى «الأخبار».

توجّه الوفد للقاء الأسد، حيث حظي أعضاؤه باستقبال رسمي كبير، وبحضور مختلف وسائل الإعلام الرسمية. كما خرج الرئيس السوري لاستقبال ضيوف القصر عند الباب الخارجي، و«بدا واضحاً حرص منظّمي الاستقبال

على أن تكون المراسم رفيعة، تشبه مراسم استقبال زعماء الدول»، كما يقول أحد الأعضاء. كذلك، جرت معاملة رئيس المؤتمر، حمدين صبّاحي، بشكل مميّز، يشابه معاملة الرؤساء.

وفي بداية اللقاء، أكّد الأسد على أنه «لا يمكن الحديث عن انتماء سياسي، من دون توضيح مفهوم الانتماء كهويّة»، معتبراً أن «العمل القومي يجب أن يرتكز على المستويين الفكري والتطبيقي، لأن حالة القومية العربية والانتماء موجودة شعبياً، ولم تنجح كل محاولات ضربها على مدى السنوات الماضية»، إلا أن ما «ينقصنا اليوم، هو التقاط الأدوات والأفكار التي تشكّل قاعدة مهمّة للعمل القومي».

وشرح الأسد رؤيته لدور الشباب العربي، وأهمّيته في المواجهة، حيث إن «المعركة اليوم، في ظلّ التطوّر التكنولوجي والانفتاح العالمي عبر التواصل الاجتماعي، تتركّز من قبل الأعداء على جيل الشباب، لخلق وعي مختلف عن واقعه، واستبداله بوعي آخر يُفقده هويته»، وبذلك فإن «المعركة هي معركة على الوعي، ولذا علينا ابتداع أساليب للمواجهة».

كما شدّد الأسد على «أهمية توسيع مفهوم المقاومة، وخاصّة مقاومة الفكر الذي يغزونا، بهدف تفكيك البنية الفكرية لشعوب الأمة العربية».

وخلال اللقاء، فُتح المجال لأعضاء الوفد للحديث وطرح الأسئلة والأفكار والرؤى، فطُرحت أسئلة عديدة حول الحوار الداخلي، والديمقراطية، والالتزام بالقانون والدستور، وهنا تساءل الأسد عن «مفهوم الديمقراطية»، معتبراً أن «كل واحد يفهم الديمقراطية من منطلقاته، وأيضاً الدستور والقوانين كلّ يفهمها كما يريد».. وكذلك الأمر بالنسبة إلى «التغيير من داخل الدولة»، إذ اعتبر الأسد أن «الرئيس لا يمكنه أن يُحدث التغيير بمفرده، فقانون العفو من الرئيس

مثلاً، يُعمل به لمرّة واحدة، ولا يصبح قانوناً نافذاً»، ولذا فإن «التغيير في الدولة يتعرّض لعقبات وصعوبات جمّة وليس سهلاً».

وأعاد تأكيد «الانفتاح على المصالحات، ولكن بشرط الالتزام بالقانون».

ولدى سؤاله حول شكل الاقتصاد في سوريا، قال الأسد إن «نظام سوريا الاقتصادي، هو النظام الاشتراكي، وهو يحتاج إلى تجديد، لكننا لن نتحوّل إلى أي نظام آخر، ولن نذهب إلى صندوق النقد الدولي».

ولدى الحديث عن المؤامرة التي تعرّضت لها سوريا، تحدّث الأسد عن الإعداد المُسبق للحرب، وروى لأعضاء الوفد ما جرى بينه وبين الرئيس معمّر القذافي قبيل انعقاد القمة العربية في الدوحة، عام 2009، حيث قال له القذافي: «لا تندفع كثيراً، فكل هؤلاء (الزعماء العرب) يكذبون عليك، وهم يتآمرون عليك، ويجب أن تنتبه منهم». واليوم، «هنالك في سوريا من يقول إن العرب خانونا»، لكن «الانفتاح العربي الذي حصل تجاه سوريا أخيراً، إيجابيٌّ لكنه غير كافٍ، لأن هنالك معوقات وضغوطات لا تزال تُمارس على سوريا». ولدى سؤاله عن موقفه من دولتين عربيّتين عارضتا عودة سوريا إلى «الجامعة العربية»، قال إن «هذا في ما هو مُعلن»، لكن في المقابل، لقد «حضنني مندوب الكويت في الممرّ، خلال القمة العربية الأخيرة في جدّة (السعودية)».

وتطرّق الأسد في حديثه إلى القضية الفلسطينية، واعتبر أن «ما حصل في غزة من انتصار وتحرّك الشعب الفلسطيني في جميع المناطق، وخصوصاً في الضفة الغربية، وكذلك تحرّك الشعب العربي وتفاعله مع هذه الأحداث في فلسطين، كل ذلك أثبت أنه وعلى الرغم من كل المخطّطات التي تم

تحضيرها للمنطقة، فإن الشعب العربي بكل أقطاره لا يزال متمسّكاً بعقيدته وبهويّته وانتمائه».

كما تحدّث في هذا السياق، عن أهمّية «المبادئ» ومحوريّتها في العمل السياسي، وقال: «نحن بدأنا مسار التفاوض مع العدو الإسرائيلي، في الوقت نفسه مع ياسر عرفات، ولكنه استخدم الذكاء، أما نحن فقد اعتمدنا على المبادئ، وانظروا إلى أين هو وصل، وإلى أين نحن وصلنا».

من رسالة للدكتور منير الحمش على الووتساب

15 - حديث الأربعاء الاقتصادي رقم /208/

البعد الاقتصادي الرابع

د.عامر حربوطلي، دمشق 9–8–2023

ليس بعداً جديداً وليس طريقاً اقتصادياً جديداً ولكنه محاولة لإدخال عامل جديد على الاقتصاد لرفع القيم المضافة لقطاعاته المختلفة ودون الحاجة لاستخدام العوامل الرتيبة أو القواعد المتعارف عليها لتحقيق اقصى درجات النمو الاقتصادي بموارد محدودة، قد تبدو هذه المقدمة غير مألوفة وغير مفهومة بعض الشيء، ولكن ما أود الحديث عنه هو إدخال عامل (الزمن) أو (البعد الزمني) لحركة الاقتصاد اعتماداً لنظرية (أنشتاين) الشهيرة في النسبية عندما أضاف للأبعاد الثلاثة (الطول والعرض والارتفاع) بعداً رابعاً جديداً وهو (الزمن) فقال أن الكون الذي نعيشه ذو أربعة أبعاد واعتبر المكان والزمان مترابطين ومتصلين كمتصل واحد.

وإذا حاولنا إسقاط ذلك اقتصادياً يمكن القول أن الأبعاد الثلاثة (الاستهلاك والادخار والاستثمار) يبقى محاولة رفع قيمتها لتحقيق معدلات

أكبر من النمو الاقتصادي وبالتالي رقم أكبر من الناتج المحلي الإجمالي تبقى قاصرة عن تحقيق أهدافها إذا لم ندخل البعد الرابع وهو (الزمن).

فالمشاريع الأفضل في حالة عدم الأمان الاقتصادي أو الخطر هي التي تحقق فترة استرداد لرأس المال أقصر من مثيلاتها.

والعوائد المستقبلية للاستثمارات لا معنى لها إذا لم يتم إعادة إرجاعها عبر الزمن لمعرفة قيمتها الحالية ومقارنتها بقيم الاستثمار الأولي في الوقت الحالي وليس المستقبلي.

الزمن هو العنصر المتبقي للاقتصاد السوري لاستعادة خسائر المرحلة السابقة، أو بمعنى آخر لمحاولة مضاعفة النتائج بزمن أقصر وأولويات أوضح.

ثلاثة ورديات عمل للصناعة تتضمن مضاعفة القيم بنفس راس المال الثابت والرابح هو (الزمن).

مدة تنفيذ المشروعات الأقصر هي تعزيز لبعد الزمن لمضاعفة الاستثمار.

توفير الطاقة بجميع أشكالها يعني العمل 24/24 أي إنتاجية أعلى وكفاءة أكبر واستثمار أمثل لموارد محدودة أصلاً.

ترشيد الاستهلاك يعني استثمار للزمن.

تعظيم الادخار والاستثمار يعني استثمار للزمن.

تحقيق معدلات نمو أكبر من المتوقع يعني الاستفادة من عامل الزمن الذي خسره الاقتصاد السوري في الفترة السابقة وأصبح لزاماً أن تكون السنة الواحدة ثلاث سنوات على الأقل من العمل والإنتاج والجهد ، إنه البعد الرابع للاقتصاد .....

العيادة الاقتصادية السورية، كتبه د.عامر حربوطلي، دمشق 9–8–2023

16 - العاملون السوريون في الخارج: دول كثيرة باتت على القائمة

زياد غصن

زاد عدد السوريين العاملين في الخارج تدريجياً منذ بداية الأزمة في العام 2011، وذلك بالتزامن مع حدثين بارزين نتجا بفعل تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد: الأول يتمثل في نشوء ظاهرتي اللجوء والهجرة وتوسعهما لتشملا وفق البيانات الأممية أكثر من 6 ملايين لاجئ مهاجر سوري يقيم معظمهم اليوم في دول الجوار وسط ظروف عامة صعبة. والحدث الثاني هو ميل معظم الشباب والفتيات إلى السفر بحثاً عن فرصة عمل للمساعدة في إعالة أسرهم المقيمة في المحافظات السورية، وهرباً من الأوضاع الأمنية والاقتصادية السائدة في البلاد. وعليه، فإن الأزمة السورية أسهمت على مدار سنواتها السابقة في إنتاج واقع جديد للعمالة السورية في الخارج من حيث الحجم، الدول المستقبلة للعمالة السورية، وبيئة العمل التي يعمل بها السوريون.

ظاهرة العمالة السورية في الخارج ليست بحديثة العهد أو بالجديدة على المشهد السوري، فالدراسات البحثية الوطنية تؤكد أن موجات الهجرة الأولى للسوريين، والتي تمت في بدايات القرن الماضي وكانت وجهتها الأميركيتين، انطلقت بحثاً عن حياة وفرصة عمل أفضل، وهذه حال جميع الهجرات التي تمت لاحقاً وعلى مدار أكثر من 100 عام، والتي لا يستهان بأعدادها قياساً

بالمؤشرات الديموغرافية السائدة حينها في البلاد من جهة، وبالأثر الاقتصادي والاجتماعي المتولد عن تلك الظاهرة من جهة أخرى.

الخليج ولبنان

حتى مشارف الأزمة في العام 2011، كانت الصورة الذهنية المتشكلة عن العمالة السورية في الخارج تقود المرء أثناء تناوله تلك الظاهرة إلى حصر اهتمامه بالعمالة الموجودة في دول الخليج العربي أو لبنان فقط، سواء نتيجة الأرقام الكبيرة المتداولة عن أعداد تلك العمالة، والتي كان يقال إنها تتراوح ما بين نصف مليون إلى المليون عامل في الخليج، وأكثر من 250 ألفاً في لبنان، أو لندرة المعلومات المتعلقة بظاهرة العمالة الموجودة في مناطق جغرافية أخرى من العالم.

لكن، بالعموم، يمكننا تحديد بعض من سمات ظاهرة العمالة السورية في الخارج وخصائصها قبل الأزمة من خلال استعراض النقاط الآتية:

–بعد حرب الخليج الثانية في العام 1991 ومشاركة القوات السورية في عملية تحرير الكويت، زاد عدد العاملين السوريين في عموم دول الخليج، وهذا كان مشفوعاً بوجود إرادة سياسية دشنت مرحلة جديدة من علاقات دمشق بالعواصم الخليجية، وكذلك بتحسن أسعار النفط عالمياً وخلال فترات زمنية معينة. ورغم عدم توفر بيانات إحصائية دقيقة، فإن المؤشرات جميعها تشير إلى أن سوق العمل في الخليج بقي المستهدف من جانب الشباب السوري خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، وإن بشكل أقل من السابق، وذلك نتيجة حالة الانفتاح الاقتصادي التي شهدتها البلاد مع بدايات العام 2000، ولاحقاً بسبب الأزمة المالية العالمية في العام 2008. ومع ذلك، فإن التقديرات الإحصائية تؤكد مثلاً أن عدد السوريين العاملين في الإمارات العربية المتحدة

وصل مع نهاية العام 2008 إلى نحو 100 ألف عامل، فيما وصل عددهم في السعودية إلى أكثر من 250 ألف عامل. وهناك أعداد ليست بالقليلة أيضاً في الكويت، قطر، والبحرين.

–الوجهة الثانية للعمالة السورية كانت لبنان القريب جغرافياً واجتماعياً، والذي كانت مناطقه الحدودية منذ ما قبل مرحلة الستينيات تستقبل عمالاً سوريين، وتحديداً في الأعمال الزراعية. لكن عملياً، زاد عدد هؤلاء في فترة الثمانينيات والتسعينيات مع وجود الجيش السوري في لبنان والأزمة الاقتصادية في سوريا، وعليه فإنه يمكن تقسيم مسيرة هذه العمالة قبل سنوات الأزمة إلى مرحلتين: الأولى قبل العام 2005 وشهدت زيادة كبيرة في أعداد السوريين العاملين في لبنان نتيجة الوجود العسكري السوري في لبنان، ونمو النشاط الاقتصادي في البلاد بعد انتهاء الحرب الأهلية، لا سيما في قطاعات العقارات (إعادة إعمار وسط بيروت) والزراعة والسياحة وغيرها. أما المرحلة الثانية والممتدة بعد العام 2005، والذي شهد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وخروج القوات السورية من لبنان، وفيه تعرضت العمالة السورية في بعض المناطق اللبنانية إلى أشكال شتى من الاضطهاد والعنف، الأمر الذي حدا بالكثيرين للعودة إلى بلادهم وتراجع أعداد الراغبين بالتوجه للعمل في السوق اللبنانية.

هنا، تتباين أيضاً الأرقام الإحصائية المتعلقة بعدد العاملين السوريين في لبنان قبل العام 2011، لكن التباين هذه المرة سببه سياسي مرتبط بالموقف من الوجود السوري في لبنان. ففي الوقت الذي كانت فيه القوى المعارضة لدمشق تطلق أرقاماً كبيرة حول حجم هذه العمالة متهمة إياها بمنافسة العامل اللبناني، إذ تحدث البعض من تلك القوى عن وجود ما بين نصف مليون إلى

مليون عامل في لبنان، وهو من دون شك رقم كبير جداً، بينما القوى المؤيدة لدمشق كانت تتحدث عن أقل من ذلك بكثير.

–خارج منطقتي الخليج ولبنان، كانت العمالة السورية في الخارج غير ظاهرة للرأي العام، أو لنقل إنها كانت بعيدة عن الضوء. ولهذا، لم تكن العمالة السورية الموزعة على قارات العالم تحصل على ما تستحقه من إشارة، إما لأنها لم تشكل ثقلاً عددياً كبيراً في منطقة جغرافية واحدة، أو لأنها كانت نخبوية أو بمعنى أنها كانت ضمن مستوى تعليمي ومهني عال، وتالياً هي حكر على شريحة اجتماعية معينة.

–في ما يتعلق بالأثرين الاقتصادي والاجتماعي للعمالة السورية في الخارج، فإن هناك جانبين يمكن النظر إليهما عند مقاربة هذا الأمر: الأول هو التحويلات المالية الواردة إلى البلاد وبالقطع الأجنبي، والتقديرات في العام 2008 كانت تتحدث عن أن قيمة تلك التحويلات تتجاوز سنوياً نحو 850 مليون دولار، ومن دون شك هو رقم هام أسهم في تحسن الوضع المعيشي والاقتصادي لآلاف الأسر، وفي إحداث تنمية محلية قد تكون مبعثرة لكنها كانت مؤثرة. والجانب الثاني تمثل في اكتساب شريحة واسعة من العمالة لخبرات وتجارب مهنية عالية وتوظيفها في خدمة البلاد بعد العودة إليها.

"انفلاش" الظاهرة

بعد العام 2011، أخذت ملامح ظاهرة العمالة السورية في الخارج بالتبدل تدريجياً، وذلك مع تبلور الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، إذ لم تعد الأعداد الكبيرة للعمالة حكراً على لبنان ودول الخليج كما كانت الحال سابقاً، وإنما امتدت لتشمل دولاً أخرى كتركيا، الأردن، العراق، مصر، السودان، وغيرها، متأثرة في ذلك بظاهرتي اللجوء والهجرة أولاً، وبالتدهور الاقتصادي

الحاصل في البلاد ثانياً، وبفقدان الأمل بإمكانية استعادة البلاد لاستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ثالثاً.

ومع ذلك، فإنه يمكن تحديد ملامح هذه المرحلة ومتغيراتها بالنسبة إلى العمالة السورية في الخارج بالنقاط الآتية:

–كان من الطبيعي مع ظهور مجتمعات جديدة في دول الجوار تحت اسم "مخيمات اللجوء"، تضم بحسب تقديرات الأمم المتحدة ما يقرب من 6 ملايين لاجئ سوري، من تشكل سوق جديدة للعمل ركيزتها آلاف السوريين الباحثين عن عمل يسد احتياجات أسرهم الأساسية، إذ إن المعونات الإغاثية الأممية غير كافية من حيث قدرتها على الوصول إلى جميع المحتاجين، وعجزها عن سد كامل احتياجات الأسرة الواحدة. والملاحظ هنا أن موقف حكومات الدول المستضيفة للسوريين تباينت بين حكومات سمحت للسوريين بالعمل فيها بلا قيود كتركيا، وبين أخرى سمحت ضمن مهن محددة كالأردن، وبين ثالثة وضعت شروطاً وقيوداً صارمة تصل إلى درجة الحرمان كلبنان. فيما كانت مواقف بعض الدول متباينة تبعاً لظروفها السياسية كمصر مثلاً.

وفيما تذهب التقديرات الإحصائية بمعظمها إلى تأكيد أن عدد العاملين السوريين في تركيا وصل إلى قرابة المليون عامل، فإن التقديرات الخاصة بعدد هؤلاء في الدول الأخرى مثل لبنان، الأردن، مصر، العراق، وغيرها لا تزال غير متوفرة لأسباب كثيرة، بعضها سياسي والآخر لوجستي.

ووفقاً لما جاء في تقرير حالة السكان لعام 2020 الصادر عن الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، فإن البيانات المتوفرة عن السكان تشير إلى أن نحو 3.136 مليون سوري كانوا موجودين خارج أراضي الجمهورية العربية السورية في منتصف عام 2014، توزعوا بين نحو 2.134 مليون لاجئ،

ونحو مليون مهاجر. وقد شكل لاجئو ومهاجرو محافظة حلب نحو ثلث المهاجرين واللاجئين، بينما شكل لاجئو كل من محافظتي درعا وريف دمشق نحو 11 % لكل منها. فيما شهدت محافظات السويداء والقنيطرة وطرطوس واللاذقية أخفض نسب الهجرة واللجوء. وفي السنوات التالية، استمرت أعداد المهاجرين واللاجئين بالارتفاع، وقدرت هذه الأعداد عام 2019 بنحو 5.8 مليون لاجئ ومهاجر، بالرغم من انحسار الأعمال العسكرية وبسط الحكومة سيطرتها على معظم الأراضي السورية، فإن استمرار أعداد المهاجرين بالارتفاع يشير إلى دلائل أخرى، وتغلب الدوافع الاقتصادية على الأمنية فاتساع معدلات البطالة والفجوة بين مداخيل العمل ومتطلبات العيش وارتفاع معدلات الفقر دخلت وبقوة كعوامل طاردة للسكان، وخاصة أولئك في سن العمل".

–أيضاً أسهمت ظاهرتا اللجوء والهجرة نحو الدول التي هي خارج حدود المنطقة العربية كأوروبا والأميركيتين في ارتفاع عدد العاملين السوريين في هذه الدول، سواء بحكم ما يمتلكونه من مهن ومهارات وخبرات فنية أو في إطار مسعاهم للاندماج بهذه المجتمعات. ووفقاً للتقديرات المتعلقة بعدد السوريين المهاجرين أو اللاجئين في خارج دول المنطقة، والتي تتحدث عن أكثر من مليون شخص، فإن عدد العاملين السوريين في تلك الدول ليس بالقليل، وهو يزداد يوماً بعد يوم مع تحقيق الكثير من السوريين لشروط العمل.

–لم تقتصر تركيبة الدولة المستقبلة للعمالة السورية على تلك التي توجد على أراضيها مخيمات اللجوء أو التي قصدها السوريون كمهاجرين ولاجئين، وإنما توسعت القائمة لتضم دولاً لم يكن يعتقد في يوم من الأيام أن تتحول إلى مقصد لعمل السوريين كالصومال مثلاً، أو السودان، أو البرازيل، وغيرها.

إذ نتيجة للتدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والذي كان قد بدأ مع نهاية العام 2019، وتشدد بعض الدول في منح السوريين موافقات وتأشيرات للعمل لديها لم يجد السوريون بداً من طرق أبواب دول أخرى موزعة على قارات العالم الخمس بيد أن أكثرها إثارة للاهتمام هي تلك التي تعاني أوضاعاً أمنية واقتصادية غير مستقرة كالمشار إليها آنفاً.

–واحدة من الملاحظات الهامة المثارة حول ظاهرة العمالة السورية في الخارج تتعلق بظروف عملها ومستويات الأجور الممنوحة لها والأمان الوظيفي. فالطلب المتزايد على العمل من السوريين في الخارج لأسباب لا تخفى على أحد، دفع بالكثير من أصحاب العمل إلى استغلال ذلك ومقايضة العاملين على أجور منخفضة، وشطب تعويضات كثيرة، وتهديدهم المستمر بالطرد، خاصة بالنسبة إلى العاملين بشكل غير قانوني، ما يعني أن جزءاً ليس بالقليل من العاملين في الخارج بالكاد يؤمنون احتياجات معيشتهم، وتالياً لا يتمكنون من توفير بعض المال لمساعدة الأهل والأقارب أو لادخاره. كما أجبر هذا الواقع كثيرين على القبول بمهن أقل من مؤهلاتهم العلمية أو بمراتب وظيفية غير مناسبة.

–كذلك شهدت تركيبة العمالة في الخارج خلال السنوات الأخيرة بعضاً من التغييرات الواضحة من قبيل تزايد أعداد النساء والفتيات، إذ يلاحظ حدوث ارتفاع في أعداد النساء والفتيات اللواتي يسافرن بحثاً عن عمل بغية إعالة أسرهن في البلاد، وهذه ظاهرة لم تكن موجودة سابقة، خاصة وأن الكثير من النساء والفتيات يضطررن للعمل في مهن أخرى غير تلك التي يرغبن فيها أو التي يحملن مؤهلاً علمياً بها.

-العدد المتزايد للعاملين في الخارج تزامن مع عقوبات غربية على التحويلات المالية المباشرة إلى سوريا، وعليه فإن التوقعات بحتمية زيادة قيمة التحويلات المالية السنوية للعاملين السورية لم يحالفها الحظ تماماً، فهي وإن كانت قد زادت مقارنة بما قبل الأزمة فإنها لا تتناسب والتقديرات المتعلقة بعدد السوريين العاملين في الخارج والذين لا يزال بعضاً من أفراد أسرهم داخل البلاد. والتقديرات المتداولة تتحدث عن أن قيمة التحويلات السنوية من الخارج تصل إلى أكثر من 2.5 مليار دولار أو ما يقرب من 7 ملايين دولار يومياً. فيما تتحدث بيانات المكتب المركزي للإحصاء للعام 2020 عن أن صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي بلغت نحو3067 مليار ليرة، أي ما يعادل تقريباً نحو 3 مليارات دولار بناء على سعر صرف رسمي للحوالات في ذاك العام قدره 1256 ليرة.

-الوجه الآخر للأثر الاقتصادي يتمثل في المبالغ التي يدفعها الشباب للظفر بفرصة عمل في دولة ما. فهناك أسر كثيرة باعت منازلها، وأخرى باعت ما تملكه من عقارات أو أملاك أو مصوغات ذهبية لتأمين الفيزا وبطاقة الطائرة لفرد من أفرادها. وهوما يطرح تساؤلات عن صوابية هذا الإجراء مقارنة بالعائد المالي المتحقق.

مستمرون بالبحث

رغم كل هذه الصورة السوداوية لواقع العمالة السورية في الخارج، فإن خيار السفر بحثاً عن فرصة عمل أفضل لا يزال يراود مخيلة كثيرين من جيل الشباب في ضوء استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد، وفقدان الأمل بإمكانية أن تحمل الأيام القادمة معها حلاً للأزمة

المستمرة منذ العام 2011. لكن، ما هي وجهات السفر الجديدة للسوريين؟ وهل هناك مكان ما في هذا العالم يمكن أن ينصفهم؟

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC:-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D9%83%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

**